



كوابح الإصلاح المغربي

حكيم التوازني*

■ إن سؤال الدستور ومسطرة تشكله وصياغة بنوده، هو سؤال في شرعية الحكم باعتبار الدستور هو ذلك العقد الاختياري الذي يجمع بين الأمة ومؤسسات الحكم المنبثقة عنها لخدمة مصالحها، وعلى هذا الأساس يمكن رصد ثلاثة إكراهات أساسية يمكنها أن تحول دون الانتقال الديمقراطي المنشود بمقتضاها بما في ذلك الدولة الديمقراطية. لتلخص هذه الإكراهات في: الإكراه المنهجي -ثم الإكراه الموضوعي فالإكراه السياسي.

فعلى المستوى المنهجي، خصصت وزارة الداخلية 10 أيام للحملة الاستفتاءية والتي تشمل كلا من الصحف والإذاعات والتلفزيونات والمصحات والإنترنت، كما حصلت الأحزاب السياسية -سواء الملتزمة بها في البرلمان أو غير الملتزمة فيه- وكذا النقابات دون إغفال مختلف مكونات المجتمع المدني على حصص «متوازنة» في الإعلام العمومي للإدلاء برأيها وترويج خطابها، ناهيك عن تخصيص 40 ألف مكتب تصويت موزعة في جميع أنحاء التراب الوطني، بحيث يشرف عليها ما يقارب 320 ألف شخص، كما توجد 1503 مكاتب تجميع مركزي يوظفها 12000 موظف، وفي نفس الإطار تم توفير 20 مليون طنر. هذا وقد وضعت وزارة الخارجية والتعاون 520 صندوقا للتصويت رهن إشارة الجالية المغربية في الخارج، هذه الصناديق التي وزعت على مختلف السفارات والقنصليات المغربية، وفيما يخص تزامن تاريخ الاستفتاء بعودة الجالية إلى أرض الوطن؛ تم وضع مكاتب للتصويت في أهم الواتئ -سبب في فرنسا، ليبيا والجزيرة الخضراء في إسبانيا- تيسيرا لعملية الاستفتاء وإشراكا لخلف المواطنين في هذا الحدث التاريخي الهام.

مما يحل على كون منهجية إعداد الوثيقة الدستورية تحيل على انطباع قاب قوسين أو أدنى من القطيعة مع الممارسات الماضية، إلا أن الحملة الواكبة للترويج للمقتضيات الدستورية الجديدة أكدت بالملوس انتصار الاستراتيجية وتجديد الممارسات التقليدية من خلال: استغلال المساجد للترويج للتصويت بنعم للوثيقة الدستورية، واستغلال الزوايا لتلعب دورها التاريخي في الترويج للإرادة الملكية، كما أكدت التجربة الدستورية الأخيرة دور الفلاح في حماية العرش الملكي من خلال تصويتهم بنعم وبسنية كبيرة دون اطلاعهم على مقتضيات الوثيقة الدستورية المنصوت عليها...

في هذا الإطار الاستراتيجي للدولة، في جمع المناقشات ومراجعة المقترحات، وبحيث أنها تقر ببرنامجية الدولة، في أحد شؤون الملك باعتبارها رئيسا للدولة صلاحيات جهة، إذ أنه هو الممثل الأعلى للدولة؛ وباعتباره كذلك فهو على رأس المؤسسات الدستورية، فوق كل القوانين الصادرة عن هذه المؤسسات، كما يراس المجلس الدستوري الذي تناقض فيه أهم النقاط الاستراتيجية للدولة.

وفي إطار تقنية إصلاحات رئيس الدولة، الموسمات الدستور إمكانية الاستئثار بالحقل الديني والسياسي، المحيطة له، وكذا حل البرلمان بشروط معينة، وأغلب أعضاء الحكومة، كما أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ورئيس المجلس الأعلى للأمن، وله الكلمة الفصل في المجال الديبلوماسي، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويمارس حق العفو، ويحكّم جميع السلطات التي لا يعرف بفترة الدبكاتورية المؤقتة الحديثة يعقضي حالة الاستعانة، ونصف أعضاء المحكمة الدستورية في تعيينه بعد فهم رئيسها، وله الحق بتقديم مبادرة التعديل الدستوري.

في السابق، ذلك تم توسيع صلاحيات مجال القانون؛ ليحتضن بذلك البرلمان بما يقارب 40 اختصاصا، في حين أنه عجز عن استيفاء الاختصاصات الثلاثين التي كانت مرصودة له في الدستور السابق، كما أنه يفقد الولاية القضائية والبشرية للنهوض بمختلف هذه الاختصاصات، مما قد يفتح المجال أكثر للحكومة قصد تقصير دور الشرح الدستوري للمرحلة القادمة، ولكن يبقى السؤال المطروح هو هل سيكون لنا حزب يحوز أغلبية الأصوات المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع في ظل العنصرية الجبرية التي تتعدى تضاريسها 34 حزبا؟ إذ أن الدستور يتحدث عن تعيين الملك لرئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر للانتخابات أعضاء مجلس النواب، ولم يتحدث عن التحالف مما يتطلب ضرورة خلق ائتلافات وليس تحالفات.

وفي إطار الاختلالات الجوهرية دائما، سمت الوثيقة الدستورية الجديدة منمّات سبق وأن أخذت بطرق غير ديمقراطية وبسند تقليدي، مما ولد إشكالية بدرجة مؤسسات جابت نتيجة أعمال الفصل من 19 للدستور المغربي السابق من طرف الذي كان ممثلا أعلى للأمة، كقوسية الوسط، الوحدة يعقضي الظهير الشريف رقم 1.11.25، والجلس الحديثة لحقوق الإنسان والشفرة هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان...

وعلى ضوء ما سبق يبقى التحدي المستقبلي لمرحلة مغرب الانتقال الديمقراطي يتطهر بجلاء في الإكراه السياسي، إذ تطرح إشكالية: كيفية المرافعة على العمل الحزبي للقيام بدوره الكامل في تأطير وتوعية المواطن، في نطاق تعددية حقيقية تعكس بشكل أو بآخر الوضع اليديولوجي، نوعية البرامج السياسية المقدمه في المغرب الانتخابي القادم، إذ أن الممارسة الحزبية التي من المفترض أن تطعم مشروع التعديل الدستوري، راكمت زرمانة لا بأس بها من الإحلال الموضوعي والذاتي على حد سواء، أيضا من أجل لا يماري في الخلل الحزبي بقدر ما يتأثر النقاش في عمق هذا الخلل.

إلى أن أصعب عملية تولى مهمة سياسية في المجتمع ليس من الضروري أن تكون أهلا لها، بل يجب أن تكون أهلا للشخص الذي سيكون قناة وصول إلى تلك المهمة، إذ يستشهد الأستاذ «عبد الرحيم العطري» في كتابه «صناعة الخبزة بالمغرب» بالباحث «أمنية السعدي»، قائدا على تقرير صير الاستوزار مرتبط بشروط ذاتية أهمها «الأصل النبيل»، «الصل» و«الغيا الحزبي»، «فرضي الحزن وحده يجعل من الحزب بين عرضها وضامها قوة كبرى»، عن طريق ضبط المجال السياسي وتحديد خرائطه ويحاكبه الحملة على عمليات التفتيح الانتخابي، فإذا كانت الأحزاب السياسية في المادة الخام المستخرج منها المثلث الشرعي لامة والتفتيح لعلها اليومية، كيف يمكن أن تنتقل إلى مستوى العمل الوطني بها وفي معطوية الشكل والضمون بعقضي تحولها إلى تكتيكين سياسيين تتاجر بوسائل ديمagogية لتلجأ ما تبقى من مواطن «غمغامي»، يسهل عليه، متمكنا للعلامات العشوائية لتكون بمثابة الورقة الحاسمة في المعترك الانتخابي الذي يسوده في الخطابة والنقل لفة الرض والضرب فوق الطاوله وإعلان التهم المستمر من السمار الذي يتخذ الحزب.

هذا الحزب الذي لا يعرف من التوجه اليديولوجي إلا الاسم، والذي لا يطقو إلا لغته معاملة انتخابية «مطبوخة»، ذات نتيجة معروفة توصل إلى مؤسسات تعطيبة معطوبة لا حول لها ولا قوة.

* باحث في القانون الدولي العام في المغرب



مصر تواجه خطر الحرب الاهلية أو الانقلاب العسكري!

محمد عبد الحكم دياب*

في المجاعات، وتحرض على الفتنة والتقسيم، وتفرض الخلف في البلاد التي قبلت بها، باستثناءات محدودة في مواقع التخوض على حدود الكيانات التي تهدد المصالح الصهيوني غربية، ودعمت في السابق ولا محيطة بالتحاد السوفييتي وقريبة منه، والان تدفع بسبغاء للدول الغربية من الصين وروسيا، بعد أن استردت روسيا عافيتها ودورها على يد بوتين ورفيقه.

في هذه الظروف يتم تجاهل ابداعات الشباب واختراعاتهم وابتكاراتهم واستعدادهم للنزول إلى الصحراء يستصلونها والنهاب إلى المصانع وجدونها ويعمرونها، وكل هم الحكومة توفير القضاء وأوضاع اللصوص والمضاربين والسامسة، وإذا كان هناك من يلام فلا تلام الثورة ويوجه اللوم لمن هم في السلطة، ويسمكون بزمام القرار.

بيد أن من الفترة الإنتقالية كان مطلوبا لإفلاس مصر وتاليب المواطنين ضد الثورة وضد بعضهم البعض، والبراءة مفقودة هنا، وقسر صريح المشير طنطاوي بعد مجزرة بورسعيد، الذي حمل فيه المواطنين مسؤولية مواجهة العنف، وكانها ليست مسؤولية أجهزة الأمن، ودعوة إلى الناس لواجهة بعضها بعضا.

ومصر ما زالت متروكة نهبا للربح والقلق من تاجيح الصراعات وتاليب القوى السياسية والطبقات الاجتماعية ضد بعضها، واستمرار هذا الحال يضع البلاد على شفا حرب أهلية، يدفع إليها الناس دفعا، وقد ينجر إليها المجلس العسكري، وتتورط معه القوات المسلحة، وهي المؤسسة الوحيدة الباقية من مؤسسات الدولة، في المنطقة العربية بعد تصفية الجيش العراقي بالخزرو، وانهباء الجيش الليبي بالحرب الأهلية والتخلل الأطلسي، وانغشال الجيش السوري في الصراع الداخلي بما يهدد بتكار السيناريو الليبي، وإذا أصيبت القوات المسلحة بأي أذى -لا قدر الله- فهذا يحسم قضية التقسيم التي تنتظرها قوى عاتية عدة، وقد ذكرنا على هذه الصفحة من شهر قليلة أن احتمال ظهور اتاتورك مصري يقبض على الزمام بالحديد والنار، وهو شيء ما زال واردا، خاصة أن احتمالات الانقلاب العسكري زادت بعد مذبحه بورسعيد!

* كاتب من مصر يقم في لندن

عشوائية للنازحين والمهجريين وبسبب طينية واماكن مهجورة وتحت الجسور، وانهم يعانون من مشاكل تعليم الاطفال وقلّة الخدمات الصحية، وأن اماكن اقامة النازحين البعيدة عن امكثهم الاصلية مقسمة، حسب خارطة العلفية السياسية، طائفيًا وعرقيا والنازحين يعانون من الامراض النفسية والياس والايجاب القاتل، والسؤال المطروح هو: لم لم تعالج «خليفة الطواري» مشاكلهم حتى وهم اولي ماداموا موجودين عمليا داخل العراق؟ وما الذي يضمن عدم تحول المخيم المؤقت في معبر الوليد الحدودي إلى مخيم دائم في ظل الفساد وسياسة الحكومة المعهودة في الانشغال بالمحاكمات السياسية والنزاع على المناصب وفساد المواطنين؟ ولماذا توقف مصرف الرافدين، منذ شهر، عن دفع استحقاقات العائدين الذين وعدوا بها؟ ولماذا لم يتم تنفيذ برامج ومقرحات التفرات بين الوزاراة وهيئات الامم المتحدة المنعقدة على قدم وساق ومن بينها مشاريع بناء الدور واطئة الكلفة وتوزيع قطع الاراضي وتوفير فرص عمل؟ ولكن، أسنا نتناسى هنا نقطة مهمة جدا، ونحن نتطلب «الحكومة العراقية» بتنفيذ التزاماتها تجاه المهجريين والنازحين، بأنها هي ذات الحكومة التي ساهمت، بروحها وواقعها الطائفي في جرائم الاحتلال، في اشغال الفتنة والترويج والتجهيز؟ فهل يتطلب الجلال باظهار روح الرحمة والانسانية تجاه ضحيته؟ ان الهجرة إلى خارج العراق، على قسوتها وآثارها السلبية العديدة، تساهم في المحافظة على الحياة وبالتالي عدم خسارة العراق الكلية لخيرة ابناءته من ذوي الكفاءات والخصمين والتفكير، مما يمنحهم فسحة وقت ومكان آمن للتفكير والمساهمة، ولو عن مبعدة مؤقتًا، في ايجاد الحلول لوادة من اكبر الكوارث التي آلت بعراقًا في العصر الحديث.

* كاتبة من العراق

وصول الانتفاضة الى حلب

رأي القدس

الامر الذي انعكس سلبا على البلاد واقتصادها ومفاصل الدولة والمجتمع في آن، فيدون طبقة وسطى متماسكة وقوية تتضعض الدورة الاقتصادية، وتراجع الخدمات الاساسية من تعليم وصحة ومواصلات وكهرباء ومياه. السلطات السورية تحارب الآن على جبهات عديدة في الوقت نفسه، اولها، جبهة الانشقاقات في الجيش العربي السوري، وانضمام المنشقين تحت لواء الجيش السوري الحر وانخراطه في مواجهات مع الجيش النظامي، وثانها كيفية السيطرة على الاوضاع الاقتصادية ومنع انهيار الليرة، وثالثها الحرب الاعلامية الشرسة التي تقودها فضائيات تتحاز بالكمال إلى الانتفاضة الشعبية وتحرض على المزيد من الاحتجاجات.

من الصعب اطلاق اي تكهناات حول مدى قدرة النظام السوري على الانتصار في هذه الجبهات المتعددة، وهو لا يملك نغطا ولا ودائع خارجية، ويعتمد على حلفاء مثل ايران يوجهون ظروف حصار اقتصادي امريكي مماثلة، لكن من السهل التنبؤ بان هذا الانتصار ليس سهلا او مضمونا على الاطلاق بالنظر إلى التحالف العربي الرسمي والغربي الذي يعمل بجهد كبير، ويوظف الكثير من الاسلحة المالية والاعلامية الجبارة لتحقيق هدفه في تغيير النظام.

الاحتجاجات اقتربت منذ اسابيع من ابواب العاصمة دمشق، وسيطرت قوات تابعة للجيش السوري الحر على بعض المناطق المحيطة مثل الربداني ومرستا ودوما وغيرها، نجحت قوات الجيش العربي السوري الرسمي في استعادتها لاحقا، وكون هذه المناطق سقطت في ايدي القوات المناوئة للحكومة ولو لبضعة ايام فان ذلك سيء للسلطات السورية، ومما يزيد من سوءه ايضا تفجر احتجاجات، او اقترابها بشكل اكبر من العاصمة التجارية والصناعية حلب.

■ اذا صححت الانباء التي نقلتها وكالة انباء رويترز العالمية من ان الانتفاضة الشعبية وصلت إلى مدينة حلب ثاني اكبر المدن السورية، فان مهمة النظام السوري في السيطرة على الوضع في البلاد ستكون صعبة للغاية، لان هذه المدينة التي تعتبر مركزا اساسيا للطبقة الوسطى ورجال الأعمال ظلت بمنأى عن الاحتجاجات، طوال الاشهر العشرة الماضية.

النظام السوري ظل يؤكد طوال الاشهر الماضية ان اكبر مدينتين سورييتين اي العاصمة دمشق ومن ثم حلب استمتا بالهدوء، والولا له، وايد الكثير من المراقبين والزوار هذه المسألة، ولكن هذا لا يعني ان المناطق الريفية المحيطة بالمدينتين كانت هادئة ايضا، بل على العكس من ذلك تماما، فقد شهدت احتجاجات ومواجهات دموية بين المحتجين من جهة وقوات الامن والجيش من جهة اخرى.

الطبقة الوسطى التي تضم في العادة التجار والنخب الاقتصادية وكبار الموظفين تتحاز دائما إلى مصالحها، وغالبا ما تكون هذه المصالح اقرب إلى الانظمة الحاكمة، ولكن عندما تتضرر هذه المصالح فان الوضع يختلف، وتبدأ حالة التأييد او الوقوف على الحياد، تتآكل مع الوقت.

سورية تواجه حاليا عقوبات اقتصادية طاحنة، وعزلة دولية خافتة، وبدأت هذه العقوبات المفروضة امريكا وعربيا واوروپيا تعطي ثمارها المرة من حيث التأثير على السكان وظروفهم المعيشية، وحدث شخ في الكثير من المواد الكيماوية والاساسية معا، والقادمون من سورية يتحدثون عن نقص كبير في المازوت، وغياب سلع اساسية من المحلات، علاوة على ارتفاع حاشل للأسعار عائد إلى ارتفاع نسبة التضخم، وقدعان العلة السورية لاكثر من نصف قيمتها. العراق واجه ظروفًا مماثلة ادت إلى هروب الطبقة الوسطى إلى دول الجوار العربي، خاصة سورية و الاردن،

الأحداث الدامية والمذبة التي وقعت في

بورسعيد يوم الأربعاء الماضي كشفت أن مواجهة الدولة للثورة مستمرة، وقد اعتاد المصريون بعد كل خروج لدم الثورة بتأييدها على حدوث كارثة، فلما على ما اقتربوا من فعل مستغرب من وجهة نظر المسؤولين، فقبلها بأسبوع؛ أي في يوم الذكرى الأولى للثورة خرجت مصر عن بكرة أبيها من أجل استمرار الثورة واستمرار أهدافها، ولم يكن ذلك الخروج متوقفا، ووصوله إلى ذلك الحد كان مفاجئا، بسبب حملات التشويه التي سبقت الذكرى، ورغم الحرب الفسيلة والإرهاب المعنوي واليادي الذي استمر على مدى عام، وزادت وتيرته في فترة الإعداد للمناسبة، وشحن الأجواء بالحديث عن وجود مؤامرة لإسقاط الدولة، ومع ذلك خرجت الملايين في كافة أنحاء مصر، وبدلا من أن تسقط الدولة عززت قوة الشارع والجمع وعادت الروح للثورة وتجددت طاقته، وهذا جاء على غير هوى السامعين لكسرهما وهزيمتهما، وبعد إنعاش ونزف تحمله الثوار بجهد كبير.

ومصر معتادا ومالوا فإنا كنا كما اشتدت وتيرة عقاب الثورة بزيادة الإنفالق الشعبي حولها وتحدث مذبحه تهدف تشويهها؛ على أمل تصفيتها والتخلص من عبئها. حدث هذا وتكرر في ميدان التحرير وفي مدن السويس والإسكندرية والحلة وأسوان والنصرة ومياط، وفي أحياء العاصمة بالقرب من وزارة الدفاع، وأمام مبنى الإذاعة والتلفزيون وفي ماسبيرو، وعند شارع محمد محمود، بالقرب من مجلس الوزراء في شارع قصر العيني، وكلها أسماء لندن وأحياء ومناطق وشوارع دخلت مفردات الأخبار الساخنة والسياسة اليومية؛ من كثرة تردها وتكرارها والاعتقاد على سماعها ومشاهدة ما يحدث لها.

واستقر لدى الرأي العام أن السلطات تظن وراء ما يجري؛ بالعقاب والتخريب والإهمال، وفضل هذا السياق يأتي ما جرى لجمهور النادي الأهلي المعروف بـ«التراس»، فقد سجل عليه أنه تضامن مع محمد مع الشوار في محرقه وزارة الداخلية وشارع وقف محمود، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والعقاب دائما ما يستثنى الظول والطبجية واللصوص وجماعات «السفينة باريس»، و«الواد مبارك»، الذين عززت الدولة موقعهم، وأقامت لهم أجهزهم، وأنشأت لهم صحفهم ووسائل اعلامهم، ومع ذلك لم يتوقف المد الثوري، فأذهل العالم.

■ صرح وزير الهجرة والمهجرين العراقي أنه بسبب تردى الاوضاع الأمنية والسياسية في سورية فان حوالي الـ 200 عراقي عراقي عادت إلى العراق خلال الاسبوعين الماضيين، وان قدنا من الوزارة سينوز (لحظوا) سين المستقبل التي باتت تعني عدم التنفيذ) سورية لناقثة المسألة، عموما، حتى ولو توجه الوغد إلى دمشق والسوق بالسفير العراقي وتناقشوا وتباحثوا والاشعوا موضوع المهجرين قسرا تمحيصا، ما الذي سيبلغونه؟

استنادا إلى معطيات ما فعله حتى الآن، لننظر إلى الاجراءات المستقبلية، ولنبدأ بالنظر إلى حال المهجرين قسرا في سورية كتموج لحال المهجرين العراقيين المنتمين في العديد من البلدان المجاورة، البالغ عددها 12 دولة، من بينها لبنان والاردن ومصر واليمن وتركيا، والتي تستخدم غالبا كمحطة انتظار للحصول على اللجوء في بلد ثالث، خاصة وأن وجود معظم المهجرين في هذه البلدان اما غير قانوني او بصفة ضيف وليس بصفة لاجيء مما يحرمه من الحقوق التي توفر عادة للاجئين وحسب قوانين وقدرات الامم المتحدة، واهم ما يحرم منه هو حق العمل، الحق الاساسي للعيش بكرامة، والمعروف ان سورية قدمت الكثير للعراقيين المهجرين واحتضنتهم في احلك الظروف وفرت لاطفالهم حق التعليم الدرسي والطبي الجاني الذي لايزال محروما عليهم في مصر مثلا، بل بالإضافة إلى تسهيل شروط الإقامة بالمقارنة مع الدول المجاورة.

والشعب السوري، يدين العراقيون المهجرون بالعراقان لكرمهم وروح الأخوة الحقيقية، إلا ان رغبة المهجر بالعودة إلى بيته ومدينته ووطنه، التي ما كان يعتبره حتى فترة قريبة ملكا له كموطن يتمتع بحقوق الانسان الاساسية كحق الحياة والأمان والعمل واليمن والتعليم والصحة وحرية التعبير، لا تدع له مجالًا للتفكير بالاستقرار في أي بلد آخر بل يبقى متارجا على العتبة لايعد الاستقرار، الضروري لواصله الحياة ما بين وطنه والبلد الثاني، بانتظار تحقق حلمه بالعودة وميما كان المتأم،

والمشكلة أن امر القضاء على ثورات من هذا النوع ليس سهلا وليس ممكنا بالدرجة التي يتصورها أعداؤها، وإلا ما كان سقوط ذلك الحكم الهائل من الشوهداء، فهو الذي سمح باستمرار الثورة، التي كلما تلقت ضربة وضاق الحصار حولها زاد التصميم والإصرار على حمايتها.

أسلوب والعصا والجزء لم يفلح حتى الآن؛ فالعنف المستمر والتكيز على القتل والتصفيات السبسية والإصابات العيقة والميتة، ومعها غنائم سياسية ومادية حصل عليها من تصنوعات الثورة وكربوا وموتجها؛ من مناصب وزارية وعليا، أو من أنصبة في مائة عدد البرلمان، أو عضوية في هيئات وتنظيمات بلا

سلطات أو صلاحيات (المجلس الاستشاري نموذجاً). كل ذلك صب في النهاية في غير صالح المسؤولين وأصحاب القرار في سلطات الدولة الموزعة على ثلاث سلطات، يتأرجح موقعها بين التواطؤ والعجز والإهمال، وكلها في النهاية تتحمل المسؤولية عما يجري بانتظام وعلى وتيرة واحدة، وهي سلطات منزهة للثورة المضادة، وحتى من حصلوا على شرعية ما كانت تتاح لهم لو لا الثورة، كان من المفترض أن يكونا أكثر زهدا في الكلاب على المغنم، خاصة أن الثورة ما زالت خارج الحكم، وليس لها سلطة، ولم تمسك بعد بزمام القرار.

وهناك سلطات ثلاث نعنيها يأتي على رأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجاء فضله في إرادة المرحلة الانتقالية ليصبح عبئا على الثورة، وعبءا للثورة المضادة، فقد ترك الحبل على الغارب لفلول حكم مبارك تعيث فسادا وتخريبا في الأرض وتنقذ من الناس، ولم يتخذ اجراء واحدا يقضي على نفوذهم أو يصادر ثروتهم الحرام أو يسترد ما نهبوا من أموال وأراض، ومنهم الوقت الذي منتهى من تهريب أموالهم وأخفاء مستنداتهم وأبنتهم التي تديهم وتساعد في عودة الحقوق لأصحابها.

والسلطة الثانية المتمثلة بمجلس الوزراء وما زال تشكليه من حرس مبارك القديم، في الحكم والمعارضة، ويعتمد كونه على ما هو موجود في «مخزن كركابها» الحكم البائد ويقايا خدم عائلة مبارك، أو من كانوا «لا

المشكلة أن امر القضاء على ثورات من هذا النوع ليس سهلا وليس ممكنا بالدرجة التي يتصورها أعداؤها، وإلا ما كان سقوط ذلك الحكم الهائل من الشوهداء، فهو الذي سمح باستمرار الثورة، التي كلما تلقت ضربة وضاق الحصار حولها زاد التصميم والإصرار على حمايتها.

أسلوب والعصا والجزء لم يفلح حتى الآن؛ فالعنف المستمر والتكيز على القتل والتصفيات السبسية والإصابات العيقة والميتة، ومعها غنائم سياسية ومادية حصل عليها من تصنوعات الثورة وكربوا وموتجها؛ من مناصب وزارية وعليا، أو من أنصبة في مائة عدد البرلمان، أو عضوية في هيئات وتنظيمات بلا

سلطات أو صلاحيات (المجلس الاستشاري نموذجاً). كل ذلك صب في النهاية في غير صالح المسؤولين وأصحاب القرار في سلطات الدولة الموزعة على ثلاث سلطات، يتأرجح موقعها بين التواطؤ والعجز والإهمال، وكلها في النهاية تتحمل المسؤولية عما يجري بانتظام وعلى وتيرة واحدة، وهي سلطات منزهة للثورة المضادة، وحتى من حصلوا على شرعية ما كانت تتاح لهم لو لا الثورة، كان من المفترض أن يكونا أكثر زهدا في الكلاب على المغنم، خاصة أن الثورة ما زالت خارج الحكم، وليس لها سلطة، ولم تمسك بعد بزمام القرار.

وهناك سلطات ثلاث نعنيها يأتي على رأسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجاء فضله في إرادة المرحلة الانتقالية ليصبح عبئا على الثورة، وعبءا للثورة المضادة، فقد ترك الحبل على الغارب لفلول حكم مبارك تعيث فسادا وتخريبا في الأرض وتنقذ من الناس، ولم يتخذ اجراء واحدا يقضي على نفوذهم أو يصادر ثروتهم الحرام أو يسترد ما نهبوا من أموال وأراض، ومنهم الوقت الذي منتهى من تهريب أموالهم وأخفاء مستنداتهم وأبنتهم التي تديهم وتساعد في عودة الحقوق لأصحابها.

والسلطة الثانية المتمثلة بمجلس الوزراء وما زال تشكليه من حرس مبارك القديم، في الحكم والمعارضة، ويعتمد كونه على ما هو موجود في «مخزن كركابها» الحكم البائد ويقايا خدم عائلة مبارك، أو من كانوا «لا

من سورية الى العراق مع الخوف

هيفاء زكنة*

وقد استولى على وظائفهم مجموعة من مزوري الشهادات؟

وإذا ما صدق المخرج وعود الحكومة، ما الذي أعدته من اجراءات عملية، حتى الآن، لطماننة مخاوف المهجرين الذين اضطروا للهجرة بسبب الاخطار الحقيقية التي تهدد حياتهم، ويقارب عددهم المليون شخص (260 ألف منهم مسجلون لدى الامم المتحدة)؟ وما الذي هيأته لاستقبالهم من ناحية السكن، ومعظمهم قد تم احتلال بيته، وماذا عن تدبير المعيشة لحين العودة إلى العمل؟ ماذا عن مدارس الاطفال والتمهات الاساسية؟

في اجابته على هذه الاسئلة، يخبرنا وزير الهجرة والمهجرين ان وزارة الهجرة اقامت مخيما في معبر الوليد الحدودي الذي يربط شخص (260 ألف منهم مسجلون لدى الامم المتحدة)، والتي لا تمتلك ماوى خاصا بها، ميينا أن «كل عائلة تقرر العودة إلى البلاد تلقى معونة جيدة، لئساعداها على العيش في وطنها من جديد»، حسب تعبيره، وأن الوزارة أعلنت عن تشكيل «خليفة طوارئ» لتلبية عودة العائلات العراقية من سورية، والمشكلة هي فيما لم يذكره الوزير أكثر من الحل المضحك المبكي الذي طرحه. من جديده، بتأكيد بانني مع عودة المهجرين إلى اوطانهم بشرط الا يكون في ذلك تهديدا لحياتهم والحط من كرامتهم. فالوزارة تقوم فعلا باجراء اللقاءات والمؤتمرات وحتى المحقرات، مثل كل شي «آخر، خارج العراق الجديد» للنظر في مشاكل «العراق الجديد» وما لم يذكره الوزير، أن هناك ما يزيد على المليونين نازح قسرا داخل العراق نفسه (عدا مخيم الفلسطينيين المهجرين من جديد وغيرها) وانهم يعيشون في اوضاع بائسة، وتتنسب

للقر الرئيسي (لندن): 166/164- كلاج ستريت، هورسميث، لندن د6 يوليو 6 اوكيو يو

هاتف: 0208 741 8008 (6 خطوط) -

فاكس: 0208 741 8902

مكتب القاهرة: 143 شارع قصر النيل- الطابق الأول- شقة رقم (2). هاتف: فاكس: 23901523(202)

مكتب الغرب: 8 بقعة المرح شقة 6 حسان- الرباط. هاتف/ فاكس: 23152 5377 0012

مكتب عمان: شارع الملكة رانيا مجمع عكاوي الطابق الرابع رقم 408.

هاتف/ فاكس: 5066089(009626)

Al-Quds Al-Arabi
Daily Independent Newspaper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 23901523
Morocco Office: 8 Elmerj Street Flat No.6 Hassam - Rabat - Morocco
Tel/Fax: 00212 5377 23152
Amman Office: Queen Rania St. Akkawi Complex/ 4th Floor/ No 408
Tel/Fax: (009626) 5066089

التأثر: مؤسسة القدس العربي، للنشر والاعلان
القدس AL-QUDS AL-ARABI
يومية سياسية مستقلة
رئيس التحرير: عبد الباري عطوان
الاشتراكات: الاشتراك السنوي 450 جنيفيا استرلينيًا في عموم بريطانيا و 750 دولارًا امريكيًا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت ونورج في جميع أنحاء العالم